

From: kantakji-nidal-islamicfinance@googlegroups.com on behalf of Dr. Main Al-Qudah
[[kqmain@hotmail.com]]
Sent: 21 كانون الثاني، 2011 06:34 ص
To: Islamic Economics' Group
Subject: [kantakji-nidal-islamic-finance:1702] الحلقة الأخيرة : الاقتراض بالرّبا لشراء البيوت
Attachments: د. صلاح- شراء المنازل بالرّبا.doc

Assalamu Alaykom Wa Rahmatu Allah

إخواني وأخواتي

نتى العلامة القرضاوي-حفظه الله-بجواز الاقتراض بالرّبا لشراء المنازل للمسلمين المقيمين خارج ديار الإسلام **بشروطٍ وضوابطٍ** وتبعه عدد من العلماء الأجلّاء من أعضاء المجلس الأوروبي الأستاذ مصطفى الزرقا-رحمه الله رحمةً واسعة-للإفتاء، وكان قد سبقه إلى هذا الرأي العلامة لكن فتوى الدكتور القرضاوي شاعت وطارت بها الركبان

<http://islamtoday.net/bohooth/artshow-32-5520.htm>

فقهاء عيالٍ على الزرقا والقرضاوي، لكننا تعلّمنا من الشيخين الجليلين أن كلّ إنسان يؤخذ من لاهمه ويرد عليه إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم. ولذلك، لنا من هذه القضية موقف واضح في مجمع فقهاء الشريعة، جمعه فضيلة الأمين العام الدكتور صلاح الصّاوي في كتابٍ مرفق مع هذه الرسالة

وبعد

في أن أرجع إلى سابق عهدي في الاستكثار من القراءة والاستفادة ممّا جميعاً أستمحكم عذراً كتبون والاستقلال من الكتابة إليكم، فما أشد حاجة المرء أن يسمع أكثر ممّا يتكلم

لكم تقديري واحترامي، والله يرداكم

Dr. Main Al-Qudah

Assistant Professor, AOU, IAU, SAA
Member, AMJA Fatwa Committee
Imam, MAS Katy Center

Subject: [kantakji-nidal-islamic-finance:1643] حكم شراء البيوت من البنوك مباشرة
Date: Mon, 17 Jan 2011 22:59:13 -0600

Assalamu Alaykom Wa Rahmatu Allah

أساتذة الأجلاء

للجنة الفتوى (مرفقة مع كغيري- ورقةً اجتهاد جماعيّ، فقدّمت الأمر نازلةً فقهيةً تحتاج إلى اجتماعات واجتماعات، ولم نصل إلى قولٍ فصل، فكان بيان اللجنة هذه الرسالة) واستغرق الأمر:
يلي كما

http://www.amjaonline.com/ar_f_details.php?fid=23244

مرّرفعنا الأمر للهيئة الرئاسية بحسب لوائح المجمع، فكان ردّ الدكتور علي السالوس بالحظر،
دكتور حسين حامد حسد ان بالإباجة (مرفق أيضاً مع هذه الرسالة)، والشيخان مديرتان في
لباب مفتوحاً للنظر ولا يزال. الفقه تمثلان شدائد ابن عمر ورخص ابن عباس، وفي كلٍ خير
لمى أن يُعلم جليلاً أن **مشكوراً مأجوراً والاجتهاد، فمن عنده علم في هذه المسألة فليعلمنا**
قول بالإباجة لا يعفي من العمل على إنشاء مؤسسات إسلامية للتمويل، فهو إجابة على
متفتاء وليس حلاً بديلاً لمشكلة شراء المساكن بالرّبا

أمّا حكم شراء البيوت بالطريقة التقليديّة (الاقتراض من البنك لدفع قيمة المنزل للمالك)،
عندنا مجتمعة على تحريم المعاملة، خلافاً لما ذهب إليه أستاذنا القرضاوي -أطال الله- فالكلمة
بقائه ومن أخذ بمذهبه من العلماء الأجلاء في المجلس الأوروبي للإفتاء، وهذا موضوع الرسالة
القادمة،

ودمتم في رعاية الله

Dr. Main Al-Qudah

Assistant Professor, AOU, IAU, SAA
Member, AMJA Fatwa Committee
Imam, MAS Katy Center

From: kqmain@hotmail.com
To: kantakji-nidal-islamicfinance@googlegroups.com
Subject: [kantakji-nidal-islamic-finance:1621] من جهود المجمع
Date: Sun, 16 Jan 2011 19:28:44 -0600

بلاّ أو حرمة، فإضافةً للبحوث السّابق زي المشكلة أعمق من الحُكم على عقودٍ بعينها كرها، يحتاج الأمر توعيةً وتفقيهاً للناس بأمر دينهم، فبدأنا بأئمة المساجد، فهم نافذتنا على ثمانية ملايين مسلم

http://www.amjaonline.com/ar_d_details.php?id=98

ثم عرضنا ما انتهى إليه اجتهاد لجنة الفتوى على الهيئة العمومية والهيئة الرئاسية (يترأسها ككتور حسين حامد حسدان وينوبه الدكتور وهبه الزحيلي والدكتور على السيد الواس) للنظر أسماء الشركات، لا تأييداً ولا معارضةً، فقد والتسديد. ولما كان المجمع يتبنى سياسة عدم ذكر جاءت قرارات المؤتمر السنوي على النحو التالي

http://www.amjaonline.com/ar_d_details.php?id=146

مع أننا لسنا بنكاً ولا شركة استثمار، لكننا حاولنا جاهدين إنشاء صندوق استثمار عقاري لحلّ لد الربا وحاضنه- فنتواصلنا مع البنوك الإسلامية في مشكلة شراء البيوت بالربا- ونحن في والذي يترأس عدداً من هيئات الفتوى (الإمارات عن طريق الدكتور حسين حامد رئيس المجمع ومع ذلك، **فقلوبنا** النجاح حتى الآن والرقابة هناك) ولم يكتب لأي من هذه المحاولات **لكل من أراد المساهمة في إيجاد البديل المشروع** وتعبيد الناس لربهم في **وأيدنا ممتدة مفتوحة** معاملاتهم كما يتعدونه في محاربيهم

ثم جاءت الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالكثير من المناشط التجارية والمالية، وشلت حركة سوق العقارات في أمريكا إلى حد كبير، فواجهتنا مسألة شراء البيوت من البنوك مباشرة خفاق العملاء في دفع ديونهم واسترداد البنوك المقرضة للبيوت المرهونة بالديون، وكان بعد ل يعتبر شراء البيت من البنك مباشرةً مباحاً إذا أدخل عقد قرضٍ مع عقد البيع؟ :السؤال فاستفرغنا الجهفي هذه النازلة الفقهيّة، وكانت اجتهاداتنا متنوعة ما بين محللٍ ومحرمٍ ومتوقف عن الفتيا، وهذا موضوع حديثي معكم في الرسالة القادمة بإذن الله

Dr. Main Al-Qudah

Assistant Professor, AOU, IAU, SAA
Member, AMJA Fatwa Committee
Imam, MAS Katy Center

From: kqmain@hotmail.com

To: kantakji-nidal-islamicfinance@googlegroups.com

Subject: [kantakji-nidal-islamic-finance:1575] هيئات الرقابة & مجمع فقهاء الشريعة

Date: Fri, 14 Jan 2011 23:03:13 -0600

قصة مجمعنا الوليد مع شركات التمويل إليكم أحبتي

سؤال الناس للمجمع عن حكم التعامل مع شركات التمويل العقاري، فقام بعض الأعضاء كثر ظهر بالبحث العلمي أن جل هذه باستفراغ الوسع في دراسة هذه العقود وكتبوا في ذلك أبحاثاً، العقود ليست صحيحةً ولا تستقيم فقهاً، وأنها قد ظهرت على فترةٍ من العلم والعلماء

م طارت الركبان بهذه الأبحاث وكتب الله لها القبول في نفوس الناس، فأصبحوا - أو بعضهم - حترزون من شراء البيوت ويحيلون للمجمع تبريراً لموقفهم ، فتنبه أصحاب الشركات - بعد أن وتباينت انخفضت مبيعاتهم- لهذا المجمع الوليد ومدى قدرته على ترشيده قرارات المسلمين، م مستهزئ ومستفسرٍ لما استفحل الأمر ما بين متجاهلٍ ومستهزئٍ في بداية الأمر، موافقهم وتعذر السكوت عنه، إلا أن ثمرة هذه الجهد-ولله الفضل والمدة-أن وعياً بدأ ينتشر بين المسلمين عن أهمية سؤال أهل العلم وأهميته وجود لجان رقابة شرعيةٍ لهذه الشركات وعدم إاز الركون إليها وتصديق كل ما تدعيه عن الالتزام بالشريعة في معاملاتها

عزائي

بِ الجهد والوقت الذي بذل لنشر هذا الوعي وبيان حكم الشرع في هذه العقود ومناقشة بحصى لكثرتة : سواءً المقابلات وما ينبغي أن يفعله لتصحيحها لا الشركات القائمين على لشخصية لمندوبي هذه الشركات وحضورهم لمكاتبتنا وجامعاتنا للسؤال حيناً والجدل أحياناً، أو لمكالمات الهاتفية لنفس الغرض ، أو المراسلات الإلكترونية، أو الأبحاث والدراسات الأكاديمية

حبتني

بن أجد، وإيما دفعاً لزكاة العلم والتزاماً فقط- أننا فعلنا ذلك دون أجرٍ أحب أن أسجل -للتاريخ لتبيننه للناس ولا تكتمونه)لا نريد جزاءً ولا شكوراً(بالميثاق الرباني

يستقبل صار أحدنا استغلظ المجمع واستوى على سوقه وبدأت محاولات الاستيعاب ووحتي لمّا ولسان أحدنا مغرية من بعض الشركات لتقديم استشارات مدفوعة: ما زلنا على موقفنا، طلبات نرى بأسياً بالعمل المأجور، يقول: ما أتاني الله خير مما أتاكم، بل أنتم بهديتكم تفرحون . ليس لأننا كهلّ الترفع عنه أليق في ظروف كهذه إلى أن يعرف الناس قدر علمائهم وينزلوا الناس منازلهم هذه الشركات وجملاً لمشكلة شراء البيوت بالطريقة وبعد ذلك: ما الذي قدّمه المجمع كبديلٍ التقليدية الربوية؟ هذا موضوع الرسالة القادمة بإذن الله

From: kqmain@hotmail.com

To: kantakji-nidal-islamicfinance@googlegroups.com

Subject: [kantakji-nidal-islamic-finance:1540] واقع هيئات الرقابة الشرعية في أمريكا

Date: Wed, 12 Jan 2011 22:20:42 -0600

Assalamu Alaykom Wa Rahmatu Allah

الكرام أحبّتي

أما عن وضع هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية للتمويل العقاري والاستثمار في أمريكا فهي كما يلي

من ليس لديه هيئة أصلاً، واكتفى بوضع فتوى على صفحته على الإنترنت عن جواز منها (المرايحة والمشاركة المنتهية بالتمليك) لأحد العلماء المرموقين لإيهام العملاء أن الفتوى هي عن شركته مع أنها ليست كذلك

وأخرى لديها ورقة موقّعة من بعض الأسماء اللامعة تفيد جواز التعامل مع هذه الشركة، وأن هيئة رقابة الشرعية قد راجعت هذه العقود، وتبين أنها موافقة للشريعة في نظرها، ثم ظهر لي قيين أن بعض تواقيع العلماء ووضعت بغير علمهم، وأنهم لم يجيزوا هذه العقود على إطلاقها، ولم تبعاً لعورت هذه الشركات، وإنما قدراً عند حديثي مع أحد أساتذتي أقف على هذه المعلومة الذي وجدت اسمه وتوقيعه فسألته متعلماً مستفسراً، فأجاب بأنه لا يعلم عنها شيئاً

حيناً وتركها فتأخذ بفتاواهم وتوجيهاتهم أهل العلم والاختصاص متى شاءت وثالثة تستشير حياناً

ر يُعرف عنهم اختصاص في المعاملات وفهم ورابعة أخيرة لديها بعض من طلبة العلم الذين للنظام المالي والمصرفي في الولايات المتحدة

نا، و بعد عقد من الزمان إقامة في هذه البلاد، نصفه تواصل مع هذه الشركات: لا أعلم أن أيّاً منها له هيئة رقابة شرعية حقيقية فاعلة

هذا موضوع الرسالة القادمة إن شاء الله فما علاقة مجمع فقهاء الشريعة بكل ذلك ؟

لكن كلنا في الهم شرق نصحت ونحن مختلفون داراً

بيانٌ غير مختلفٍ ونطقٍ إذا اختلفت بلادٌ ويجمعنا

Dr. Main Al-Qudah

Assistant Professor, AOU, IAU, SAA
Member, AMJA Fatwa Committee
Imam, MAS Katy Center

Assalamu Alaykom Wa Rahmatu Allah

الأساتذة الكرام

http://www.amjaonline.com/ar_d_details.php?id=149

وحكم التعامل مع بعض مؤسسات التمويل تطبيقية تلقي الضوء على واقع دراسة هذه والاستثمار في الولايات المتحدة، ويمكن الاطلاع على المزيد من هذه البحوث على الرابط التالي

http://www.amjaonline.com/ar_d_list.php?offset=40&action=1&cid=3

ولعلي في رسالة قادمة أتكلم عن هيئات الرقابة الشرعية في هذه الشركات، والله يراكم

--

You received this message because you are subscribed to the Google Groups "Kantakji-Nidal-Islamic Finance" group.

To post to this group, send email to Kantakji-Nidal-IslamicFinance@googlegroups.com

For more options, visit this group at http://groups.google.com/group/Kantakji-Nidal-IslamicFinance?hl=en_US&lnk=

--

You received this message because you are subscribed to the Google Groups "Kantakji-Nidal-Islamic Finance" group.

To post to this group, send email to Kantakji-Nidal-IslamicFinance@googlegroups.com

For more options, visit this group at http://groups.google.com/group/Kantakji-Nidal-IslamicFinance?hl=en_US&lnk=